مجلة معهد الإمام الشاطبي

المنزع التعليلي لأوقاف الإمام الهبطي

عند الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي (ت: ١٢١٤هـ)

من خلال كتابه "الأقراط والشنوف"

إعداد

أ. عبد الكريم بن الحبيب حريري المغربي

أستاذ القرآن الكريم وعلومه بمعهد الإمام نافع للتعليم العتيق التابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بآسفي

- من مواليد عام ١٤٠٥هـ بمدينة آسفي بالمملكة المغربية.
- تخرج في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة شعيب الدكالي بمدينة الجديدة عام ١٤٣٥هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم التواصل الديني وحوار الحضارات -كلية الآداب بجامعة شعيب الدكالي عام١٤٣٧هـ بأطروحته:" **التواصل عند قراء الغرب الإسلامي، أشكاله وصوره**"، كما يحضر شهادة الدكتوراه من قسم مختبر الاجتهاد المعاصر كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة ابن زهر -أكادير بأطروحته: "مدرسة الشيخ التهامي الأويري (١٢٤٦هـ) وامتدادها القرائي ".
- البريد الشبكي haririkarim1980@gmail.com

الملخص

يهدف هذا البحث المسمى: (**المنزع التعليلي لوقف الإمام الهبطي عند الشيخ محمد ابن عبد السلام الفاسي** (ت:١٢١٤هـ) **من خلال كتابه: الأقراط والشنوف، لمعرفة الابتداء والوقوف**) إلى الكشف عن المنهج التعليلي الذي علل به خاتمة الحفاظ الشيخ محمد ابن عبد السلام الفاسي في انتصاره لصنيع الهبطي في الوقف الذي التزم به المغاربة ردحا من الزمان، حيث يرى أن وقوفه تقوم على مقاصد تعليلية من جهة اللغة ونكت التفسير وغيرهما مما يزيد المعنى ثراء وتنوعا في غير تزاحم ولا تضاد.

وإذا كان لكل عمل باعث يدعو إليه فإن هذا العمل الرائد والمتميز للشيخ محمد ابن عبد السلام الفاسي جاء بعدما لقي وقف الهبطي عند بعض العلماء نقدا، وحين تجاسر البعض على وصفه بأنه ضعيف المأخذ متكلف التأويل مخالف للسنة، فانبرى الفاسي لوقف الهبطي منتصرا باستخراج تعليلات حسان عالية المرمى وسامية المطمح مما لا يدع إلا مجالا للإقرار بإمامة الهَبطي وضلوعه في العلوم. وقد انتظم عقد هذا البحث في مقدمة ومبحثين:

- أما المقدمة والتمهيد ففيهما التعريف بالموضوع وبالمؤلِّف، والمؤلَّف - المخطوط-وعرض موضوعاته.

- وأما المبحث الأول: فقد خصصته للحديث عن أراء العلماء في وقف الإمام الهبطي، وعرض رأي محمد بن عبد السلام الفاسي فيه من خلال مؤلفاته.

- والمبحث الثاني: خصصته لاستخراج الأوجه التعليلية التي استنبطها محمد ابن عبد السلام من تقييد وقف الهبطي من خلال الاستقراء والتتبع في الكتاب المذكور وخاتمة.

الكلمات المفتاحية: المنزع التعليلي – وقف – الإمام الهبطي- ابن عبد السلام الفاسي – الأقراط والشنوف.

المقدّمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، هدى وذكرى لأولي الألباب، وأودعه من العلوم والفنون العجب العجاب، وزانَه بالأحرفِ السبعةِ وكمالِ الشِّرعةِ وفصلِ الخطابْ، وصانَهُ من شينِ اللحنِ وطُروءِ المحوِ ومن كل ما يُستراب، وجعله المعجزة الخالدة على مر العصور والأحقاب، والصلاة والسلام على النبي الزكي الطاهر الأواب، وعلى آله وجميع الأصحاب.

وبعد، فإن من المقومات الأدائية، والسمات المنهجية، لدى المدرسة المغربية في علم القراءة؛ النزوع إلى الوحدة تأثرا بوحدة المذهب والمعتقد، وشاهد ذلك وفرة ما تزخر به المكتبات المغربية من تآليف جهابذة القرأة في سبيل تحقيق هذا المهيع التوحيدي، وهو ما يسمى عندهم بما جرى به العمل، أو التصدير، أو بيان الخلاف والتشهير، وإذا كانت هذه السمة غالبة في المنهج الإقرائي المغربي عموما، فإن ثمة بابا من أشرف علوم القراءة تبدى فيه ذلك واضحا، وهو علم الوقف والابتداء، الذي للمغاربة فيه خصوصية الالتزام والاتباع منذ أن تم توحيده باختيار وتقييد الإمام الهبطي[1]، الذي ارتبط ذكره بعلم الوقف والابتداء في المدرسة المغربية قرونا، وإذا حاولنا الوقوف على مسوغات الالتزام بهذا الاختيار ودواعي الهبطي لإنشائه، نجد لذلك عوامل عدة معروفة [2] منها:

(١) هو الشيخ العلامة الإمام المقرئ الكبير، الولي الصالح أبو عبد الله محمد بن أبي جمعة الهبطي الصماتي، المتوفى سنة: (٩٣٠هـ) ترجمته مفصلة في جذوة الاقتباس لابن القاضي (١/ ٣٢١) ترجمة ٣٣٣، ودرة الحجال له (٢/ ١٥٢) ترجمة:٦٢٧، ولقط الفرائد له (٢٩٠) (ضمن كتاب ألف سنة من الوفيات) وفهرس المنجور (١٢-٨٨) ونيل الابتهاج للتمبوكتي (٣٣٠) ونشر المثاني للقادري (١/ ٣٥) وسلوة الأنفاس لمحمد بن جعفر الكتاني (١/ ٢٦٨) و(٢/ ٦٧-٦٨) ومقدمة تحقيق تقييد وقف القرآن الكريم للحسن وكاك (١٨-٢٦).

(٢) ينظر في ذلك ما كتبه الدكتور الحسن وجاج لتحقيق تقييد وقف الهبطي (ص:٢٥،١١٨،١٣١،١٨٢)=

- أن الهبطي وضع الوقف ضبطا وتوحيدا لعامل قراءة الحزب الراتب[١].
- أنه وضعه لصنعة الجمع والإرداف تعيينا على مواطن الوقوف [٢].
- ضعف الملكة اللغوية عند القراء المبتدئين لطبيعة البرنامج التعليمي في المغرب [٣].

غير أن هذا المشروع عند الهبطي لم يسلم من النقد[٤]، بل تعداه إلى الوصف

=وبحث: "الوقف الهبطي أهم مياسم التلاوة القرآنية في المغرب" للدكتور عبد الهادي حميتو، منشور بمجلة المجلس الصادرة عن المجلس العلمي الأعلى للمملكة المغربية -العدد السادس، صفر ١٤٣٠هـ، فبراير ٢٠٠٩م، وينظر كذلك ما كتبه الأستاذ الدكتور حسن بن عبد الهادي حميتو في بحثه بعنوان: وقف الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي جمعة الهبطي في سوس دخوله ومواقف السوسيين منه وجهودهم في خدمته. ضمن أعمال ندوة المجلس العلمي بإنزكان.

(١) ويقوي هذا الاحتمال أن الحزب لا يستقيم بدون وقف موحد.

(٢) وفي ذلك يقول المَدْغَري في تكميل المنافع:

واسلك سبيل الهبطي في الأوقاف فإنه لصنعة الإرداف
سهل معين إذ به جرى العمل في غربنا ذا وبه الأدا حصل

(تكميل المنافع في الطرق العشرية (مخطوط خاص).

(٣) هذا الضعف لا يمكن القارئ من معرفة الأماكن الصالحة للوقوف، وذلك لطبيعة البرنامج الإقرائي المغربي. وقد سجل هذا الملحظ المؤرخ ابن خلدون (٨٠٨هـ) حيث قال في مقدمته: "فأما أهل المغرب فمذهبهم في الولدان الاقتصار على تعليم القرآن فقط، وأخذهم أثناء المدارسة بالرسم ومسائله، واختلاف حملة القرآن فيه، لا يخلطون ذلك بسواه في شيء من مجالس تعليمهم، لا من حديث ولا من فقه ولا من شعر ولا من كلام العرب، إلى أن يحذق فيه أو ينقطع، فيكون انقطاعه في الغالب انقطاعا عن العلم بالجملة."(مقدمة ابن خلدون ص:٢٩٢/ ٢٩٣).

(٤) انقسم الناس تجاه وقف الهبطي واتجهوا إلى اتجاهات ثلاث:

- الاتجاه الأول: المُنتَقِدون، ومنهم على سبيل المثال: الإمام محمد المهدي الفاسي شارح دلائل الخيرات في رسالته "الدرة الغراء في وقف القراء" وقد أورد ذلك محمد بن عبد السلام الفاسي في كتابه "إتحاف الأخ الأود المتداني، بمحاذي حرز الأماني ووجه التهاني" وسيأتي ذكر ذلك، ومنهم الإمام أبو شعيب الدُكَّالي في ما نقله عنه الأستاذ عبد الله الجِراري (من أعلام الفكر المعاصر: ١/ ٤١). ومنهم: الشيخ عبد الله بن الصديق الغُماري في رسالة صغيرة سماها "منحة الرؤوف المعطي، ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبطي" ويُعَدُّ الشيخُ عبدُ الله بن الصديق من أشدّ المنتقدين، حتى إنه ربما شدد النكير على الإمام الهبطي، ومما قاله رَحِمَهُ اللَّهُ : "لكن الشيخ الهبطي الذي عمل الوقف لم يكن يعرف علم العربية ولا شيئا مما اشترطوه لصحة الوقف" منحة الرؤوف المعطي، (ص:٤).

- الاتجاه الثاني: المتعصبون، ويمثلهم من يتمسكون بالوقف الهبطي مع الظن أنه من صميم الرواية التي=

بكونه ضعيف المأخذ، متكلف التأويل، مخالفا للوقف السني، فكان ذلك معتركا لتجريد أقلام ذوي الضبط والإتقان في علم القراءة إنصافا وانتصارا لاختياراته، أوبيانا للمنزع التعليلي المتقصد وراء وقفاته، ومن أكبر من تصدى لذلك خاتمة الحفاظ العالم العلامة الهمام: أبو عبد الله سيدي محمد بن عبد السلام الفاسي (ت١٢١٤هـ) الذي وقف موقف الناقد المنصف، حيث تتبع هذا الوقف الذي قيده الهبطي[١] في القرآن الكريم من أوله إلى آخره في مؤلفه الموسوم بـ: «**الأقراط والشنوف في معرفة الابتداء والوقوف**»[٢] واهتدى إلى أنواع من التعليلات الحسان التي تتساوق مع استخراج خفي الدلالات للوصول إلى روح المعاني المرادة من

=يحكمها الاتباع ولا يدخلها القياس، وقد أشار الشيخ محمد بن عبد السلام إلى درجة هذا التمسك بالقصة التي سمعها عن شيخه المُنَجَرة في شأن العلامة أبي عبد الله محمد بن يوسف السُّوسي التِّلمساني، لما أنكر على الهبطي وقفه وانتقده قال له الهبطي: "أنظر في السماء فإنه في اللوح المحفوظ -وستأتي إن شاء الله-أو مع الظن بأنه سنة، وفي ذلك يقول بعضهم -وهو من الأنصاص المتداولة-:

ووقفنا الهبطي فهو السنة شرقا وغربا إن تكن ذا حزم
ومن يقل بغيره فقد هفا مال عن طريق أهل الحزم
فالسنة الأخذ به في الوقف حكما لدى حذاق أهل العلم
سنة من بعلمه أخذنا في الوقف إذ كان جليل الفهم
وهو أبو عبد الإله الهبطي المحتذي في الوقف سبيل الحزم

- الاتجاه الثالث: المنصفون، ويمثلهم صاحبنا العلامة سيدي محمد بن عبد السلام الفاسي، وغيره كالشيخ إبراهيم بن أحمد بن سليمان المَارِغْني وهو من متأخرى العلماء، وقد تكلم على ذلك في رسالة خاصة أفردها للحديث عن وقوف الإمام الهبطي، طبعت في هامش "النجوم الطوالع في شرح الدرر اللوامع (النجوم الطوالع، ص، ٢٥٣).

(١) عدد الوقوف المقيدة عن الهبطي في القرآن الكريم هي عشرة آلاف إلا ستين وقفة، ونص هذا العدد ينتهي عند كلمة (والجلود) من قوله -تعالى- : ﴿ وَالْجُلُودٌ وَلَهُم مَّقَٰمِعُ مِنْ حَدِيدٍ ﴾ [الحج:١٩] وقد نظمها بعضهم بقوله -وهو من الأنصاص المتداولة- :

عدد وقف الهبطي عند المقرئين عشرة آلاف أقل ستين
ونصفه والجلود يتال هذا هو الصحيح في الأقوال

(٢) سيأتي التعريف به قريبا -إن شاء الله-.

خطاب الله، والكشف عن مخدرات الفهوم التي تزيد القارئ لكتاب الله معنى جديدا، وتوجيها سديدا. وكلها تزكي اختيارات الهبطي وترفع من صنيعه.

وسأحاول في هذه الدراسة المتواضعة التي تحمل عنوان: **المنزع التعليلي لأوقاف الإمام الهبطي** (ت٩٣٠هـ) **عند الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي** (ت١٢١٤هـ) **من خلال كتابه: «الأقراط والشنوف»** التعريف بالمؤلِّف والمؤلَّف، والكشف عن منهج الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي في توجيه وقف الإمام الهبطي، مع رصد نماذج من تعليلاته، محاولا استخراج بعض القواعد المعللة التي كَرَّر استعمالها في التعليل والتوجيه، وذلك وفق الخطة التالية:

خطة البحث:

تمهيد حول التعريف بالمؤلِّف والمؤلَّف.

وبعده مبحثان:

المبحث الأول: ملامح من انتصارات الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي لوقف الهبطي. وفيه مطلبان:

- ✓ **المطلب الأول:** رأيه في وقف الهبطي.
- ✓ **المطلب الثاني:** المنحى التعليلي لأوقاف الهبطي في الأقراط والشنوف: المنهج والموارد.

المبحث الثاني: من منازع التعليلات في وقف الهبطي عند محمد بن عبد السلام الفاسي.

وفيه ثمانية مطالب:

- ✓ **المطلب الأول:** تعليله للوقف من جهة الخلاف القرائي.
- ✓ **المطلب الثاني:** ما كان تعليله إشارة إلى نكت من التفسير.
- ✓ **المطلب الثالث:** ما كان تعليله مراعاة لبيان النوع.

- ✓ **المطلب الرابع**: ما كان الوقف عليه جمعا للمعنيين.
- ✓ **المطلب الخامس**: ما كان الوقف دلالة على مراد التشبيه.
- ✓ **المطلب السادس**: الوقف لتكثير الجمل في مقام المدح.
- ✓ **المطلب السابع**: الوقف إعلاما لبيان المعنى المراد.
- ✓ **المطلب الثامن**: تعليله الوقف لصناعة الجمع والإرداف.

تمهيد حول التعريف بالمؤلِّف والمؤلَّف

أ –المؤلِّف:

مؤلف الأقراط والشنوف: هو محمد بن عبد السلام الفاسي (ت١٢١٤هـ) وهو أشهر من نار على علم، ويكفي أنه الحلقة الوثقى في اتصال أسانيد متأخري المغاربة في القراءات، وهو صاحب المؤلفات الجياد في علوم القرآن وغيره،[١] تشهد بقوته وطول باعه.

ما قيل فيه من علو المقام ورفعة الشأن:

كل من ترجم للشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي طوقه قلائد المدح وكساه من حسن الثناء حللا، ولمن شاء أن يطلع على تفصيل ما قيل في الرجل فدونه كتب أهل التراجم والسير قديما وحديثا[٢]، فكلها تشيد بقدره.

---

(١) خلّف رَحِمَهُ اللَّهُ وراءه عددا كبيرا من المؤلفات والرسائل العلمية القيمة وقد عُني طلاب الدراسات القرآنية بدراستها وتحقيقها فمنها ما طبع ومنها ما يزال مخطوطا، ومنها: كتاب المحاذي وهو المسمى أيضا: إتحاف الأخ الأود المتداني بمحاذي حرز الاماني ووجه التهاني، قال عنه الأستاذ سعيد أعراب: «وقد أودعه علومه ومعارفه، وهو عصارة فكره، وخلاصة تجاربه، وقليل أمثال هذا الكتاب في تحريره واستيعابه» ينظر: القراء والقراءات بالمغرب (ص:١٤٥) –وقد حقق هذا الكتاب أخيرا بتحقيقين–. ومن مؤلفاته: "كتاب شذى البخور العنبري، وبعض عزائم الطالب العبقري، إعانة على فتح كنز العلامة أبي إسحق إبراهيم بن عمر الجعبري" (ولا يزال مخطوطا)، وأرجوزة في أحكام الهمز عند الوقف. (لا تزال مخطوطة) وبيان حكم الوقف على الهمزة لهشام همزة، (مخطوط)وكتاب: "القطوف الدانية في شرح الدالية (مخطوط)، وكتاب: "إبراز الضمير من أسرار التصدي". حققه الأستاذ: بوشتا أزابيط من منشورات وزارة الأوقاف، لسنة:١٤٣٣هـ)، وكتاب: "القول الوجيز في قمع الزاري على حملة كتاب الله العزيز" حققه: أحمد عبد الكريم نجيب، وكتاب: "الأقراط والشنوف في معرفة الابتداء والوقوف" حققه الطاهر الشفوعي –كما يأتي– وغيرها الكثير. ولمعرفة تراثه العلمي كاملا ينظر ما كتبه الشيخ الدكتور عبد الهادي حميتو في موسوعته: قراءة الإمام نافع عند المغاربة (٤/ ٤٠٠–٤٠٦).

(٢) ينظر كتاب القراء والقراءات للأستاذ سعيد أعراب (ص:١٤٣) وموسوعة قراءة الإمام نافع عند المغاربة للشيخ الدكتور عبد الهادي حميتو فقد استفاض في ذكر ما قال فيه أهل التراجم ينظر: قراءة الإمام نافع (٤/ ٣٩٧ وما بعدها).

فقد قال عنه صاحب السلوة: «هو الشيخ الفقيه العلامة، الأستاذ المحقق المجود الفهامة، المنفرد بتحقيق الأحكام القرآنية، وصاحب الملكة التي ليست لأشياخه فضلا عمن دونهم في العلوم العربية، وكان قوي العارضة نافذ البصيرة كثير التحصيل بحاثا نظارا، قادرا على الاستنباط بصيرا في كل فن، ظاهر الزهد والورع قامع الفتن والبدع، يلبس الخشن ويمشي في الأسواق ويقول الحق من غير تصنع ولا نفاق، وكانت له القدم الراسخة في العبادة من صلاة وصوم وتعليم ومطالعة وتلاوة، وفي محبة آل البيت وحفظ أنسابهم».[(١)]

وقال الشيخ عبد الكبير الفاسي في تذكرة المحسنين: «الشيخ الأستاذ المقرئ المشارك العلامة المطلع، آخر من أتقن القراءات علما وعملا حتى صار شيخ الجماعة فيها، علامة الزمان، ومجود الأوان، خاتمة المجتهدين في القراءات، وعين أعيان بحور الفقهاء والمحدثين والنحاة».[(٢)]

وأختم هنا بترجمة لتلميذه الشيخ أبي عبد الله محمد التُّهامي الأُوبِيري الحَمْري، شيخ القبائل الحوزية (ت١٢٤٦هـ)[(٣)] رَحِمَهُ اللَّهُ: لمادتها الماتعة وقربه من المترجم حيث يقول في ترجمته ضمن شيوخه في كتابه إتحاف الخل المواطي: «ومنهم شيخنا الذي ألقت إليه البلاغة قلادها، واتخذته اليَراعةُ تاجها، وتقصر عن مداه في سموه الكواكب، وتنقطع للرحلة إليه أعناق النَّجائب، العالم العلامة الهُمام: أبو عبد الله سيدي محمد بن عبد السلام، كان رَحِمَهُ اللَّهُ عالما باللغة، ضابطا لألفاظها، قد ضرب فيها بعَطَن، وانقادت له صعابها بلا رَسَن، وكنت أسرد عليه قصيدة ابن المرحل في اللغة فيقول في بعض المواضع: هذه اللفظة ليست في القاموس. قد فاق أهل زمانه

(١) سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، لأبي عبد الله. محمد بن جعفر الكتاني (٢/ ٣٥٧ وما بعدها ترجمة: ٧٦٩).

(٢) تذكرة المحسنين، بوفيات الأعيان وحوادث السنين، لعبد الكبير الفاسي. (٢٤٧١/ ٧).

(٣) ينظر ترجمته في: الإعلام للمراكشي (٦/ ٢٥٢). وكتاب السيف المسلول للسعيدي (ص:٢٦٣) وغيرهما.

في اللغة والتصريف والقراءة والعربية، مع مشاركته لهم في سائر الفنون من العلوم الأدبية، وغيرها كالفقه والحديث والتفسير، وله معرفة بعلم التاريخ والتعديل والتوقيت وأحكام النجوم والحساب، وكان ورعا تقيا زكيا، قد فاق أهل زمانه في علوم القرآن، وله تآليف عديدة»[(١)].

ب- المؤلَّف:

أولاً: تعريفه:

المؤلَّف هو كتاب: الأقراط والشنوف، في معرفة الابتداء والوقوف توجد منه نسخ خطية ومنها ثلاث نسخ في الخزانة الحسنية أرقامها:١٩٥-١٩٥٣-٩٣٤٦. ومن أحسنها نسخة الخزانة الملكية تحت رقم: (١٩٥٣) وتقع في (٢٥٦) لوحة من الحجم المتوسط بخط جميل، وقد حقق في رسالة ماجستير بتحقيق الباحث الطاهر الشفوعي تحت إشراف الدكتور التهامي الراجيﷺ بجامعة محمد الخامس بالرباط سنة: (١٩٩٩م) لكنه لم يُطبع.

ثانيا: محتوياته:

يحتوي الكتاب على مبحثين جليلين من علوم القراءات أشار إليهما المؤلِّف ﷺ بقوله في مقدمة الكتاب: «وقد ظهر لي أن أنبه على ركنين أحدهما في بيان الجمع المذكور، والثاني في تتبع الأماكن التي عينها للوقوف عليها العلامة البركة أبو عبد الله محمد بن أبي جمعة الهبطي ﷺ؛ لكون القراء من لدن زمانه إلى زماننا هذا على اعتبار ما قيد عنه في ذلك، وعلى الوقف عولوا تعليما وتعلما».[(٢)]

ويعد هذا الكتاب من نفائس ما ألف في الوقف والابتداء، وأوسع من تتبع

(١) إتحاف الخل المواطي ببعض مناقب الإمام السكياطي، اللوحة: (٣٢٩)، من نسخة الخزانة الوطنية رقم : (١٠٣٦).

(٢) الأقراط والشنوف اللوحة (٢).

وقف الهبطي بالدرس والمكاشفة، عارضا لذلك ما يراه دليلا على صحة وقف الهبطي، أو بيان مرجوحيته ليهتدي به من اهتدى على بينة كما أنشد عليه رَحِمَهُ اللَّهُ :

ولكنني أبديتُ ما لاح للحجا ليُقبل أو يُلقى لدى مطرح الزبل[١]

ويَحكي لنا تلميذه الشيخ محمد التهامي الأُوبِيري (ت١٢٤٦هـ) سببا لتأليف الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي هذا الكتاب فيقول في سياق ترجمة شيخه وذكر مؤلفاته: «ومنها كتاب الوقوف والابتداء[٢]، وقد حكى لنا رَحِمَهُ اللَّهُ سبب وضعه لهذا التأليف فقال: سمعت أن كتاب الوقوف والابتداء لأبي عمرو الداني عند الشيخ التَّاودي[٣]، فذهبت لأستعير ذلك منه فلم يقدر الله ذلك، فعزمت على أن أضع تأليفا في ما ذكر، فلما وقفت بعد مدة على تأليف أبي عمرو وجدت تأليفي بحمد الله أجمع وأجود وأحسن وأفيد».[٤]

وإذا كان هذا الكتاب للشيخ محمد بن عبد السلام بهذه المكانة كما ذكر مؤلفه، فلا بأس أن نعرج على تفاصيل موضوعاتِ رُكْنَيْ هذا المؤلف، فقد بين منهجه رَحِمَهُ اللَّهُ : في الركن الأول فقال: «ثم اقتضى الحال الأول في الركن تفصيله بفصول هن عندي موضع النظر، وجملتها اثنا عشر...»[٥] ثم بدأ في سرد تلك الفصول مستوفيا كل فصل ومباحثه، وجملة الفصول التي تطرق إليها كالتالي:

---

(١) الأقراط والشنوف اللوحة (٢).

(٢) ولعله يقصد الأقراط والشنوف.

(٣) هو العلامة المعقولي محمد بن التَّاودي بن سودة المري، (ت١١٩٤هـ) كان رَحِمَهُ اللَّهُ فقيها مفتيا مشاركا، عارفا بعلم التنجيم والحساب والهندسة والحديث، معتنيا بمطالعة الكتب، سريع المراجعة فيها، حافظا لأقوال الأئمة، ينظر ترجمته مفصلة في سلوة الأنفاس، للكتاني (٢/ ٨٠)، ترجمة رقم: ٤٨٧.

(٤) إتحاف الخل اللوحة: (٣٢٩-٣٣٠).

(٥) اللوحة نفسها: (٢).

- فصل في بيان الوقفين.[١]
- فصل في بيان مذاهب القراء في الوقف والابتداء.[٢]
- فصل في أن الرواية فيهما نوعية لا شخصية.[٣]
- فصل في بيان حقيقتهما لغة واصطلاحا.
- فصل في بيان التغيير الطارئ فيهما.[٤]
- فصل في بيان الواقع من هذه الأنواع في القرآن.[٥]
- فصل في كونهما اضطراريين.[٦]
- فصل في بيان أقسامهما بعد تقرير كونهما اضطراريين.[٧]
- فصل في بيان الفرق بين الوقف والسكت والقطع.[٨]
- فصل في بيان أقسام الوقف والابتداء والكلام على الوقف الاضطراري.[٩]
- الكلام على جمع القراءات عند السلف وعمل أهل المغرب فيه من لدن أبي زيد بن القاضي.[١٠]

---

(١) إتحاف الخل اللوحة: (٣٢٩-٣٣٠).

(٢) نفسه: (٢٣).

(٣) نفسه: (٢٦).

(٤) الأقراط والشنوف: (٣٣).

(٥) الأقراط والشنوف: (٣٦).

(٦) نفسه: (٣٨).

(٧) الأقراط والشنوف، اللوحة: (٤٠).

(٨) نفسه: (٦٣).

(٩) نفسه: (٦٦).

(١٠) نفسه: (٦٧).

- طريقة المؤلف في كيفية الجمع حسب وقف الهبطي.[١]

وفي هذا الأخير تطرق إلى بيان المسائل المتعلقة بالجمع والإرداف وهي كالتالي:

- أنواع الجمع وما عليه أهل المغرب منها.[٢]

- الكلام على أنه ينبغي للجامع استحضار من يعتقد تشريكه في الجمع وأمثلته.[٣]

- الكلام على أن الوقف الانتظاري من أنواع الاضطراري وأمثلته في الجمع.[٤]

- شرح لمسألة أن الابتداء بالشيء لا يستلزم الوقف على ما قبله وتطبيقاتها في الجمع والإرداف[٥].

- الكلام حول مسائل في التركيب وأمثلتها.[٦]

- شروط الجمع المغربي وفروعه.[٧]

أما الركن الثاني من الكتاب: فتتبع فيه أوقاف الهبطي إلى آخر الكتاب.[٨]

بعد هذا التمهيد المختصر المعرف بالمؤلِّف والمؤلَّف أدلف إلى مبحثي الدراسة ومطالبهما، وأبدأ بالمبحث الأول.

(١) نفسه: (٦٨).

(٢) نفسه: (٧١).

(٣) الأقراط والشنوف: (٧٥).

(٤) الأقراط والشنوف، اللوحة: (٧٦).

(٥) نفسه: (٧٩).

(٦) نفسه: (٩٥).

(٦) نفسه: (١٠٣).

(٨) نفسه: (١٠٧).

المبحث الأول

ملامح من انتصارات

الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي لوقف الهبطي

المطلب الأول: رأيه حول وقف الإمام الهبطي:

لقد كان الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي رَحِمَهُ اللَّهُ من المدافعين عن وقف الهبطي والمنتصرين له، والمتتبع لمؤلفاته يجدها شاهدة على ذلك، فقد قال في مؤلفه المحاذي: «والذي استقر عليه أهل المغرب في فاس ومراكش وما والاهما من لدن زمن أبي عبد الله محمد بن أبي جمعة الهبطي الفاسي إلى زماننا هذا سنة ستة بعد المائتين والألف، هو اعتماد ما قيد عن الهبطي المذكور، وهو قد قُيِّدَ عنه ما قُيِّدَ من ذلك باعتبار قول من أخذ من شيوخ المقرئين في الوقف والابتداء بمراعاة المعنى والإعراب»[(١)].

قلت: وهذا نص صريح منه في الانتصار لوقوف الهبطي حيث يعللها بأنها مبنية على اعتبار المعنى والإعراب، بل نجده في موضع آخر من كتابه: «**القول الوجيز**» يعلل بأنها تُعين على اجتناء نكت من التفسير فيقول: «لأن المواقف التي يوقف عليها كلها تراعى فيها معان، وإشارات إلى نكت من التفسير، لابتنائها على الإعراب الكفيل بالمعاني، ومفادات الكلام؛ لأن فاعلها لم يضعها بالتشهي، بل وضعها باعتبار إعرابات وإشارات إلى معان ونكت من التفسير، وإن نوقش في

(١) ينظر كتاب المحاذي من نسخة خطية من خزانة تطوان (ص١٠٢) وقد حقق أخيرا بتحقيقين في رسالة دكتوراه التحقيق الأول من أول الكتاب إلى آخر باب الهمز المفرد تحقيق الدكتور معاذ السحابي جامعة ابن طفيل القنيطرة، سنة: (٢٠١٧م) والتحقيق الثاني للكتاب كله بتحقيق الدكتور يوسف شهاب في جامعة القاضي عياض مراكش سنة: (٢٠١٨).

بعضها فإنه بشر ليس معصوما»[(١)].

ومن شدة موافقته لصنيع الهبطي في الوقف يسوق قصة يحكيها عن شيخه العلامة أبي زيد عبد الرحمن المنجرة، وإن كان لا يُسَلِّمُ بوقوعها لما فيها من مبالغات فيقول: «وقد سمعت شيخنا العلامة أبا زيد مولاي عبد الرحمن المنجرة الشريف رَحِمَهُ اللَّهُ ما حاصله: أن العلامة أبا عبد الله محمد بن يوسف السوسي التلمساني رَحِمَهُ اللَّهُ ورد على فاس، فاجتمع مع الهبطي فراجعه في بعض الأوقاف المقيدة عنه على جهة إفسادها، وكان الهبطي رَحِمَهُ اللَّهُ من أرباب الأحوال، فأخذته الحال فقال للسوسي: انظر إلى اللوح المحفوظ فإنها موجودة، وكشف له عنها فرآها فيه كما هي مقيدة عنه للهبطي، فلم يسعه إلا التسليم، ثم عمل قراءة ختمة بمقتضاها على الشيخ الهبطي، وكان ذلك سبب إقبال الناس على ما قُيِّد عنه، ثم قال محمد بن عبد السلام: هذا حاصل الحكاية، وإن كنت لم أضبطها عنه كل الضبط لطول الزمان الذي هو مظنة النسيان، وفي النفس منها شيء، وذلك أن الشيخ السوسي توفي سنة خمس وتسعين وثمانمائة، وقيل على رأس تسع مائة، والهبطي الذي قُيِّد عنه ما قُيِّد رأيت لبعضهم أنه دفين الزربطانة بداخل فاس، وأنه توفي سنة ثلاثين وتسعمائة...»[(٢)].

المطلب الثاني: التعليل لأوقاف الهبطي عند الفاسي: المنهج والموارد:

أ- منهجه في تعليل الوقوف الهبطية:

كشف محمد بن عبد السلام الفاسي عن منهجه وسببه تألفيه في طالعة الركن الثاني من الكتاب، ولا بأس أن نعرض كلامه لنستبين ملامح منهجه، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «سبق أن عمل أهل المغرب جار في الوقف في كلمات القرآن العزيز على ما قُيِّد عند

(١) ينظر كتاب القول الوجيز في قمع الزاري على حملة كتاب الله العزيز، تحقيق، أحمد عبد الكريم نجيب، (ص ٧٤).

(٢) ينظر كتاب: المحاذي من نسخة خطية من خزانة تطوان (ص١٠٢).

العلامة أبي عبد الله محمد بن أبي جُمْعَة الهَبطي تغمده الله برحمته، وسبق أنه انتقدت عليه مواضع مما قُيِّد عنه، قيل في بعضها هو ضعيف من حيث المبنى، وفي بعضها لا يصح من حيث المعنى، حسبما ذكر العلامة الصوفي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن أبي المحاسن يوسف الفاسي -رحمهم الله تعالى- في كتابه الدرة الغراء، في وقف القراء؛ فأردت -بعون الله- أن أتبع كل موضع عيَّنه للوقف بالنص على أنه تام أو كاف أو حسن، إن ظفرت بذلك في ما نص عليه الحافظ الداني، مقتصرا عليه غير معترض لوجه، مبينا من حيث المعنى والإعراب، تقليدا له وتيسيرا علي وسترا عليها لصعوبة المحل، وضيق العطن؛ فإن لم أجده عنده فإني أبين -بحول الله وقوته- وجه ما أراه صالحا لأن يكون اعتمده الهبطي في ذلك حسب الاستطاعة، على إزجاء البضاعة، وضعف الاطلاع في تلك البضاعة، وقصر الباع ورداءة البراعة؛ لكني أتشبث بذيلهم، وإن لم أطمع في الحصول على نيلهم؛ رغبة في الدخول في خدمة كتاب الله العزيز، وطمعا في العثور على معنى غامض عزيز، يتبين به وجه ما اعتمده، ويشفي عنه الوهم في ما قصده، إعانة لإخواني من ضعفة الطلاب، وتعرضا لفضل مولانا العزيز الوهاب؛ على أني أقتصر في ما كان غير خاف، بقولي: كاف؛ إذ معنى التمام يعز إلا على البصير الأعلم، مع ما سبق أن كل آية مرتبطة معنى بما تأخر عنها من الآي وعليها تقدم، وعلى الله سبحانه الاعتماد، وإليه اللجأ في الحصول على المراد. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم» [(١)].

قلت: وعليه فيمكن القول: إن منهج التعليل عند الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي قام على أمور وهي:

- أنه تتبع جميع أوقاف الهبطي سالكا ما يلي:
- علق على كل وقفة مبينا نوع الوقف من التمام والحسن والكفاية.

(١) الأقراط والشنوف، اللوحة: (١٠٨).

- أخبر أن وقف الهبطي يوافق وقف الداني في أكثر المواضع التي قيدت عن الإمام الداني، فيقول: «ثم اعلم أن أبا عبد الله الهبطي وافق في أكثر المواضع التي قُيدت عن الحافظ الداني رحمهما الله وزاد على ما عنده مواضع كثيرة لم يتعرض لها الداني، وترك مواضع كثيرة مما ذكره الداني أيضا، فلا أتعرض لبيان وجه تركه؛ لأنه يكفيه الاعتماد على أن الوصل هو الأصل، وأن الوقف طارئ عليه كما سبق في فصل بيان أن الوقف مروي بالنوع لا بالشخص، وما زاد عليه هو الذي أتعرض لبيانه»[1].

- رجح ما يراه معضدا لرأي الهبطي بعد إيراد وجه التعليل.

- يصرح بعد التعليل بعبارة «وهذا مرمى مطمح الهبطي في الوقف» أو «وهذا مطمح الهبطي» إذا لم يجد مستندا له في الاختيار.

ب- موارد الكتاب:

وأما موارده فقد صرح محمد بن عبد السلام بمصادره التي استقى منها في مقدمة الكتاب بقوله -كما تقدم-: «فأردت -بعون الله-أن أتبع كل موضع عينه للوقف بالنص على أنه تام أو كاف أو حسن إن ظفرت بذلك في ما نص عليه الحافظ الداني مقتصرا عليه...»

والمراد بقوله في ما نص عليه الداني من كتاب: «المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل» وإن لم يصرح باسمه؛ إذ هومن أشهر الكتب في بابه، لمكانة مؤلفه، وتنوع المصادر التي ينقل عنها الداني[2].

وأحيانا ينقل الشيخ محمد بن عبد السلام من بعض كتب إعراب القرآن الكريم

(١) الأقراط والشنوف اللوحة: (١٠٨).

(٢) إذ ينقل من مصادر النحو ومصادر التفسير وكتب القراءات وكتب الوقف والابتداء، ومن أشهر الكتب التي ينقل عنها الداني رحمه الله كتاب: إيضاح الوقف والابتدا لمحمد بن القاسم النحوي ابن الأنباري (ت٣٢٨هـ) وكتاب: القطع والائتناف لابن النحاس (ت٣٣٨هـ).

ككتاب المجيد في إعراب القرآن المجيد، للإمام السفاقصي (ت٧٤٢هـ)، وينقل عن الإمام السُّهَيلي (ت٥٨١هـ)، وعن الإمام ابن جُزَي من كتابه التسهيل في علوم التنزيل (ت٧٤١هـ)، ومن تفسير الإمام البَيْضاوي (ت٦٨٥هـ)، ومن كتاب الإتقان للسيوطي (ت٩١١هـ) ومن أمالي ابن الحاجب (ت٦٦٤هـ) كما أنه نقل عن المعيار المُعرب للوَنْشَرِيسي (ت٩١٤هـ) وغيرهم.

المبحث الثاني

من منازع التعليلات في وقف الهبطي

عند محمد بن عبد السلام الفاسي

القارئ لكتاب: «**الأقراط والشنوف**» يلحظ أن الشيخ سيدي محمد بن عبد السلام الفاسي يحاول أن يعلل للهبطي على الأوقاف التي اختارها بأنواع من التعليلات، ويرجعها إما إلى الخلاف القرائي، أو نكت من التفسير، أو الجمع للمعنيين، أو ما كان تعليله للبيان، أو للدلالة على مراد التشبيه، وغير ذلك.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الغالب العام في توجيهاته والمنطلق المؤسس لاختياراته، هو التوجيه النحوي واللغوي؛ الذي تنبثق عنه هذه التعليلات، وفي هذا المبحث أورد بعض النماذج لذلك مكتفيا ببعضها موزعة على المطالب التالية:

المطلب الأول: تعليله للوقف من جهة الخلاف القرائي:

كثيرا ما يراعي سيدي محمد بن عبد السلام الفاسي ترتيب الوقف عند الهبطي على التوجيه في اختلاف القراءتين، فيعلل أحيانا لأثر الخلاف القرائي على وقف الهبطي وذلك على مستوى الخلاف بين القراءتين أو بين الروايتين، كالخلاف بين ورش وقالون، وأمثل لذلك بمثالين:

– **المثال الأول**: في الاختلاف بين القراءتين، ومنه الوقف على قوله: ﴿فَلْيَنظُرِ الْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ إِنَّا صَبَبْنَا الْمَآءَ صَبًّا﴾ [عبس: ٢٤-٢٥]. قرئت همزة: ﴿إِنَّا﴾ بفتح الهمزة وكسرها[(١)] فيرى محمد بن عبد السلام الفاسي أن الهبطي وقف هنا على

(١) قرأها بالفتح الكوفيون، والباقون بالكسر وفي ذلك يقول الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في حرز الأماني : البيت : ١١٠٢ :

..... وأنا صببنا فتحه ثبته تلا

﴿طَعَامِهِۦ﴾؛ لأن ورشا يقرأ بكسر الهمزة، فقال: «ثم رتب الوقف على التوجيه في اختلاف القراءتين»[١].

– **المثال الثاني**: الاختلاف بين الراويين، ومنه الوقف على أواخر السور، فمن المقرر في كتب الخلاف القرائي أن ورشا وأبا عمرو البصري وابن عامر يسكتون أو يصلون بين السور[٢]، لكن الهبطي وضع على آخر كل سورة وقفا. وهذا يرد عليه إشكال لورش، وهو أنه يلزم بعد الوقف البدء بالبسملة؛ اعتبارا بأن الوقف غيرُ السكت وأن الوقف موجب للبسملة لوجوبها في الابتداء[٣].

وهنا نجد الإمام محمد بن عبد السلام يعلل للهبطي وقفه بقوله: «وذكر الهبطي الوقف (أي: في آخر السور) إما باعتبار أنه محل الوقف وتمام، ولا أتم من أواخر السورة، وعليه فيتعين لهم البسملة حسبما هو منصوص لهم، وإما باعتبار رواية قالون، وإما باعتبار أنه يقرأ لنافع من روايتيه معا بالبسملة[٤]، أما من يصل آخر

---

(١) الأقراط، اللوحة :(٢٥٠).

(٢) لقول ولي الله الشاطبي البيت رقم: (١٠١)

..... وصل واسكتن كل جلاياه حصلا

(٣) لقول ولي الله الشاطبي: البيت رقم: (١٠٦)

ولا بد منها في ابتدائك سورة .....

(٤) يقصد البسملة لورش من طريق ابن هلال عن الأزرق، وهي أحد الوجوه عن ورش من طريق الأزرق، وهي ما أشار إليه بعضهم بقوله:

ومن طريق ابن هلال بسملا أزرَقُهم ومن طريق الغير لا

وقال آخر:

فنجلُ سيف تركُها به تلا عن يوسف وابنُ هلال عملا

وفي ذلك يقول الشيخ عبد السلام المدغري في تكميل المنافع

للكل بسمل في ابتداء دون مين ومن سوى الأزرق بين السورتين

وهي له من طريق ابن هلال ونص بعضهم على هذا فقال

ومن طريق ابن هلال بسملا أزرَقُهم ومن طريق الغير لا

السورة بها فلا. وأما على ما به الأخذ عن ورش من السكت والوصل على التخيير اختصارا على واحد منهما أو جمعا بينهما، فالواجب أنه لا يذكر الوقف آخر السورة في ما يوقف عليه، إلا مع بيان أن ذلك باعتبار أخذ من يقف على آخر السورة ممن يبسمل؛ أما ذكره على الإطلاق لنافع فإنه أوقع عوام الآخذين في جهل عظيم وخطإ فظيع، وذلك لأنهم لا يأخذون في أول التعليم والتلقي بضبط ألواحهم على حسب العادة، ومن جملة الضبط وضع علامة الوقف على الكلمة الموقوف عليها، فيضعونها في آخر السور كما في كلماتها الموقوفة، ثم لا يقع تنبيه من أشياخهم على أن ورشا لا يقف آخر السورة، وإنما حكمه عنده السكوت عليه، أو وصله بأول السورة بعده، ويكتفون بالتلفظ لهم، فيرى المبتدئون أن أشياخهم واقفون، ويستمرون على اعتقاد أن ورشا يقف آخر السورة، ولم يفقهوا أن الوقف له يوجب البسملة لابتداء السورة التي بعدها، فإذا قرأوا له لا يبسملون، فيعتقدون أنه واقف غير مبسمل، وذلك خطأ من جهتين: من جهة الرواية، ومن جهة الأداء؛ لأنهم يتركون البسملة التي ترتبت على الوقف، فهما خطآن وجهل مركب، ويعملون بذكر الهبطي أواخر السور في عدد الكلمات التي يوقف عليها جهلا بمراده.

وكنت أسأل حفاظ السبعة منهم فأجدهم على هذا الاعتقاد الفاسد، وإذا نبهوا أقاموا على جهلهم تقليدا لأشياخهم، وكنت آمر الآخذين عني بأن لا يضعوا علامة الوقف على أواخر السور؛ لأن الوهم إنما أتاهم من قبل وضعها، والله أعلم»[1].

قلت: وهذا المنحي التعليلي الذي ذهب إليه يدل على عمق في الفهم وكبير دراية، وهو الاختيار الذي عليه عمل حذاق القراء المغاربة اليوم، من عدم وضع

(ولزيادة التفصيل في ذلك ينظر في ذلك باب البسملة من كتاب الفجر الساطع لابن القاضي فقد فصل في ذلك)

(١) الأقراط والشنوف اللوحة: (١٠٩ - ١١٠).

الوقف على أواخر السور في الألواح والمصاحف [١].

المطلب الثاني: ما كان تعليله إشارة إلى نكت من التفسير:

يقرر محمد بن عبد السلام أن الهبطي يبني اختياره على ما كان فيه نكتة خفية من التفسير، ونمثل لذلك بمثالين يظهر من خلالهما هذا البعد التعليلي:

– **المثال الأول:** تعليله لاختيار الوقف على قوله –تعالى–﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾ [يوسف:٢٤] مراعيا نكتة علة الأدب مع جانب نبي من أنبياء الله، فيقول: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾ قال: كاف –يعني الداني– وقيل تام على مذهب أبي عبيدة»[٢].

ثم يعلل ابن عبد السلام فيقول: «وهو ظاهر إن كان المراد بالهم اعتقاد القتل كما فسر به بعض علماء الأندلس، كما في جامع المعيار على معنى أنها لما تطارحت عليه وهتكت لتنال مرغوبها، فخاب سعيها، أخذتها أنفة الملك والاستيلاء عليه في زعمها، حيث كان في بيتها ومعدودا في حشمها، مع خوف السبة والعلن بالفضيحة، فهمت بقتله، فلما فهم مرادها من قتله هم بقتلها؛ دفعا عن نفسه، فألهمه الله –تعالى– أن صولة الرجال والذكورة تقرر ظالميته لها، وهذا هو البرهان الذي رأى فرجع عما هم به من قتلها، إلى الفرار بين يديها، طالبا النجاة، فكانت عاقبة أمرهما ما قص الله –تعالى– علينا من براءته عليه السلام من العيب ولصوق جسمه بها والله أعلم.

وأما ما يذكر من تفسيرهم بأنه حَلُّهُ تِكَّةَ سراويله[٣] وقعوده منها مقعد الرجل

---

(١) وعلى هذا الرأي ضبط المصحف المحمدي الأخير، فإن اللجنة العلمية أخذت بهذا المنحى من تعليل الفاسي، وهذا ما نظمه بعض الفضلاء بقوله –وهو من الأنصاص المتداولة–:

ولا تضع لسكتنا في الخط علامة للوقف لُذْ بالقسط
لأنه دون تنفس جرى سكتا قليلا دون قطع قدرا

(٢) يعني معمر بن المثنى (ت٢٠٩هـ) ينظر في ذلك المكتفى في الوقف والابتدا للإمام الداني (ص: ١٠٣).

(٣) التِّكَةُ: رباط السراويل، ينظر لسان العرب مادة: تك.

من المرأة، وتفسير البرهان بأنه رؤيته أباه يعقوب عليه السلام واستحياؤه منه، فمما يجل عنه عامة المسلمين، فضلا عن أنبياء الله، فضلا عن صفوة رسله وأولي العزم، والذي قال نبينا عليه السلام فيه: «**الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم**» (١) ومما تقشعر له الجلود من ذكره» (٢).

قلت: وبهذا التعليل الذي انتصر به محمد بن عبد السلام لهذا الوقف يتخلص القارئ من شيء لا يليق بنبيٍّ معصوم أن يهم بامرأة، وينفصل من حكم القسم قبله في قوله:

﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾، ويصير وَهَمَّ بِهَا مستأنفًا؛ إذ الهمُّ من السيد يوسف عليه السلام منفيٌّ؛ لوجود البرهان. (٣).

وقد رجح كثير من المفسرين أن يوسف لم يقع منه همٌّ كأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) رحمه الله ، وناقش النحاةَ المانعين لتقدم جواب﴿ لَوْلَا﴾ عليها (٤).

– **المثال الثاني**: تعليله الوقف على قوله –تعالى–:﴿ وَلَا تَجْعَلُواْ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ ﴾ [البقرة :٢٢٢]. هذه الوقفة لم يتعرض لها الإمام الداني في كتاب: «**المكتفى**» وإنما الوقف عليها من اختيارات الهبطي، حيث قال سيدي محمد بن عبد السلام الفاسي رحمه الله مبينا علة اختياره: «كأن الهبطي رحمه الله رأى أن قوله –تعالى–: أَن تَبَرُّواْ متعلق بمحذوف استؤنف للبيان؛ إذ معنى ولا تجعلوا الله عرضة، لا تكثروا الحلف به وتبتذلوه، فكأنه قيل: لِمَ نهينا عن كثرة ذكر اسم الله وإمراره على أفواهنا؟ قيل:

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب: أحاديث الأنبياء، باب قول الله –تعالى–: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ [يوسف: ٧] الحديث رقم: ٣٣٩٠.

(٢) الأقراط والشنوف، اللوحة :(١٧٤-١٧٥).

(٣) ينظر كتاب: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا للأشموني :(١/ ٣٦٢).

(٤) ينظر كتاب: البحر المحيط أبو حيان الأندلسي (٦/ ٢٥٧).

نهيتم عن إرادة: ﴿أَن تَبَرُّواْ﴾ ؛ لأن الإكثار من اليمين يستلزم الحنث الكثير؛ فشق على الحانث الكفارة على كل حنث، فيقع في الإثم لا محالة، فإذا لم يكثر الحلف كان مظنة للبر، فيكون قد انتهى الكلام عند ﴿لِّأَيْمَٰنِكُمْ﴾، فيكون الوقف كافيا»[(١)].

المطلب الثالث: ما كان تعليله مراعاة لبيان النوع:

من أنواع التعليلات التي يعلل بها كذلك قاعدة: مراعاة بيان الأنواع بالوقفة الفارقة بين النوعين، وأمثل لذلك بمثالين:

– **المثال الأول**: الوقفات الثمان التي وقف عليها الهبطي في آية المحرمات من سورة النساء من قوله –تعالى–:﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ﴾ [النساء:٢٣]. إلى قوله: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء:٢٤]. هذه الوقفات لم يتعرض لذكرهن الداني في «**المكتفى**» بالوقف[(٢)]، وليسوا فواصل آيات، والوقف عليهن من اختيار الهبطي، وفي تعليل الوقف له يقول سيدي محمد بن عبد السلام الفاسي رَحِمَهُ اللَّهُ : «هذه الوقفات الثمان كلها كافية، وهي وقعت في قصة اشتملت على ذكر المحرمات، والمحرمات أنواع، منهن المحرمات بالنسب، والمحرمات بالرضاع، والمحرمات بالصهر، والمحرمات بالأجانب، فوقف الهبطي رَحِمَهُ اللَّهُ عند ذكر كل نوع مراعاة لبيان الأنواع، ولما كانت المحرمات بالصهر منوعات وقف عند رأس كل نوع»[(٣)].

– **المثال الثاني**: الوقف على﴿حِجْراً ﴾، فقد ورد هذا الاسم مرتين في القرآن في سورة واحدة، وهي سورة الفرقان، وجاء استعمالها ومقصودها في الأولى مختلفا

(١) الأقراط والشنوف اللوحة: (١٢٣).

(٢) ينظر كتاب المكتفى (ص:٢١٩) .

(٣) الأقراط والشنوف، اللوحة: (١٣٧).

كليا عن المعنى في الثانية[1]، وهما قوله -تعالى- ﴿وَيَقُولُونَ حِجْراً﴾[سورة الفرقان آية ٢٢]. والموضع الثاني قوله -تعالى-:﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخاً وَحِجْراً مَّحْجُوراً﴾ [الفرقان: ٥٣].

وهنا يعلل الفاسي للهبطي الوقف على الموضع الأول فيقول: «قوله -تعالى-: ﴿وَيَقُولُونَ حِجْراً﴾ إذا كان فاعل يقولون ضمير الملائكة -وهو قول ابن عباس- فالوقف عليه حسن؛ لأن ﴿مَّحْجُوراً﴾ صفة مؤكدة له، وإذا كان ضمير المجرمين -وهو قول الحسن-فهو تام، هذا حاصل ما عند الحافظ، وقول الحسن هو مرمى نظر الهبطي والله أعلم، حيث وقف الهبطي على﴿ حِجْراً ﴾ذهابا على رأي الحسن بالوقف على ذلك الاعتبار»[2].

وأما في الموضع الثاني قوله -تعالى-:﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخاً وَحِجْراً مَّحْجُوراً﴾ فيقول الفاسي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الوقف على ﴿مَّحْجُوراً﴾ تام، ولم يقف الهبطي على ﴿ وَحِجْراً ﴾ هنا لظهور أن الثاني غير الأول فهو صفة مؤكدة»[3].

المطلب الرابع: ما كان الوقف عليه جمعا للمعنيين:

من ألوان التعليل الذي استعمله الفاسي رَحِمَهُ اللَّهُ ما كان فيه الوقف حمال معنيين

---

(١) ورد في تفسير شيخ المفسرين الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ الفرق بين المعنيين؛ ففي تفسير قوله -تعالى-: ﴿وَيَقُولُونَ حِجْراً مَّحْجُوراً﴾ قال ما نصه: عن قتادة قال: ﴿ حِجْراً ﴾ هي كلمة كانت العرب تقولها، كان الرجل إذا نزل به شدّة قال: {حجرا}، يقول: حراما محرّما. وقال مجاهد: ﴿ حِجْرًا ﴾ عوذا يستعيذون من الملائكة. ينظر (تفسير الطبري ١٩/ ٢٥٥). وفي تفسير قوله -تعالى-:﴿ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخاً وَحِجْراً مَّحْجُوراً ﴾ قال: عن ابن عباس:﴿ وَحِجْراً مَّحْجُوراً ﴾ يعني: حَجَر أحدهما على الآخر بأمره وقضائه. وعن مجاهد قوله:﴿ وَحِجْراً مَّحْجُوراً ﴾ قال: لا يختلط البحر بالعذب. ينظر: تفسير الطبري:(١٩/ ٢٨٤).

(٢) الأقراط والشنوف اللوحة: (٢٠١).

(٣) الأقراط والشنوف، اللوحة: (٢٠٢).

صالحين لا منافاة بينهما؛ إذ الجمع أولى من الترجيح، وأمثل لذلك بتعليله وقف الهبطي على قولـه -تعالى-:﴿ كَانُواْ قَلِيلاً مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿ كَانُواْ قَلِيلاً ﴾ وقف تام، وهو قول الضحاك، والمعنى كان عددهم قليلا، وجاء في التفسير أن معنى الآية: كان نومهم قليلا، وليس العدد. قلت: (يعني محمد بن عبد السلام) والآية تحتملهما معا، والمدح كما يصح بقلة نومهم، يصح بقلة عددهم، فإن الأشراف يعدون بالأصابع، والمتقون عشر عشر العشر، وانظر إلى بعث النار[١]، ثم يقول:

فعلى هذا يكون الهبطي وقف على﴿ قَلِيلاً ﴾رائيا الأخبار بقلة عددهم، وذلك لا يفوت قلة هجوعهم»[٢].

ففي هذا التعليل ينتصر محمد بن عبد السلام لهذا الوقف بالإضافة الدلالية التي تستخرج من الوقف على كلمة:﴿قَلِيلاً﴾ والتي لا تستفاد من وصلها وعدم الوقوف عليها، خصوصا وأنه اختيار لبعض أئمة القراءة والتفسير، وقد نسبت هذه الوقفة ليعقوب بن إسحاق الحضرمي من الشموس العشرة[٣]، والإمام الضحاك من المفسرين -كما ذكر-. ثم بعد ذلك نرى أن محمد بن عبد السلام يسوق أدلة على جواز ذلك من جهة اللغة، فيعرض بعض التعليلات النحوية فيقول: إن قوله:﴿ مِّنَ ٱلَّيْلِ ﴾ يتعلق بـ﴿مَا يَهْجَعُونَ ﴾ ويسوق أقوال النحاة في

(١) يقصد حديث بعث النار الذي يدل على قلة الناجين من ذرية آدم يوم القيامة ونصه: "عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "أَوَّلُ مَنْ يُدْعَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ آدَمُ، فَتَرَاءَى ذُرِّيَّتُهُ، فَيُقَالُ: هَذَا أَبُوكُمْ آدَمُ. فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، فَيَقُولُ: أَخْرِجْ بَعْثَ جَهَنَّمَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ. فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، كَمْ أُخْرِجُ؟ فَيَقُولُ: أَخْرِجْ مِنْ كُلِّ مِائَةٍ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِذَا أُخِذَ مِنَّا مِنْ كُلِّ مِائَةٍ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ فَمَاذَا يَبْقَى مِنَّا؟ قَالَ: إِنَّ أُمَّتِي فِي الأُمَمِ كَالشَّعَرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الأَسْوَدِ. رواه البخاري في كتاب الرقاق، باب: كيف الحشر حديث رقم: ٦٥٢٩.

(٢) الأقراط والشنوف، اللوحة: (٢٣٧).

(٣) القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس (ص: ٦٨٤).

ذلك وفي ختام تعليله يقول: «هذا ما ظهر لي في توجيه ما فعله أبو عبد الله الهبطي، وأنا أعوذ بالله أن أكون في ذلك من الأخسرين أعمالا، والمتسلطين على كتاب الله، والمتلاعبين به، والله سبحانه أعلم»(١).

المطلب الخامس: ما كان الوقف دلالة على مراد التشبيه:

في الأوقاف التي زادها الإمام الهبطي على الإمام الداني يعلل محمد بن عبد السلام الفاسي بهذه العبارة: «ووقفَ الهبطي هنا على مراد التشبيه» يعني على مراد التشبيه القرآني وأورد هنا أيضا مثالين:

– **المثال الأول**: قوله -تعالى-:﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ [البقرة:١٦]. لم يتعرض لها الداني بالوقف(٢)، وهي من اختيارات الهبطي، ويعلل سيدي محمد بن عبد السلام الفاسي اختياره فيقول: «﴿مَا حَوْلَه﴾ هو كاف، على حذف جواب (لَمَّا)، وتقديره طَفِئَت النار، والسياق دال عليه، وذهاب النور لا يعني انطفاء النار المستلزم عدم انتفاعهم بشيء من أعمالهم المراد من التشبيه»(٣).

فالشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يبين أن وصل﴿ مَا حَوْلَهُ ﴾بـ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾، يفوت المراد من التشبيه؛ لأن ذهاب النور لا يعني انطفاء النار المستلزم عدم انتفاعهم بشيء من أعمالهم، بخلاف لو وُقِف على﴿ مَا حَوْلَهُ ﴾ وقدر جواب (لَمَّا) بطَفِئَت النار.

ثم على وقف الهبطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ على﴿ مَا حَوْلَهُ ﴾ تكون جملة:﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ مستأنفة، والضمير للمنافقين (٤).

(١) الأقراط والشنوف، اللوحة: (٢٣٧).

(٢) ينظر المكتفى للإمام الداني (١٦١).

(٣) الأقراط والشنوف، اللوحة :(١١١).

(٤) الأقراط والشنوف، اللوحة :(١١١).

– **المثال الثاني**: الوقف على كلمة: فاختلط من قوله –تعالى–:﴿ إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ ﴾ [يونس:٢٤]. ووصلها في سورة الكهف في قوله –تعالى–: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ ﴾ [الكهف : ٤٤]. ساق سيدي محمد بن عبد السلام الفاسي في الآية الأولى كلاما طويلا، وناقش القضية مناقشة علمية انتصر فيها لصنيع الهبطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فكان من جملة ما قال: «إن تشبيه الدنيا في سورة يونس بالماء المختلط، وكأنه قيل: ما غاية هذا الماء المختلط؟ فقيل: به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام، ثم استؤنف ذكر نهايته ومآل أمره بقوله:﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾؛ فالمشبه به الماء، والاختلاط جزء منه دون توابعه.

وأما في سورة الكهف فيرى أنه إذا وقف القارئ على كلمة: (فَاخْتَلَطَ) تفكك الكلام ولا يكاد ينتظم به قوله –تعالى–:﴿ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ ﴾؛ لأن التشبيه وقع بالماء المختلط وتوابعه، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في خاتمة مناقشته: «فكان التشبيه في هذه السورة في الماء المختلط دون توابعه، ولعل هذا مطمح نظر الهبطي في الوقف في هذه السورة، دون سورة الكهف فانظره والله أعلم»(١).

المطلب السادس: الوقف لتكثير الجمل في مقام المدح:

من العبارات التي يستعملها محمد بن عبد السلام الوقف لتكثير الجمل في مقام المدح، ومن أمثلته: تعليله لوقف الهبطي على قوله الله –تعالى–:﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٤– ١٦] فيبين رَحِمَهُ ٱللَّهُ : أن الوقف هنا: «كاف على أن يكون المجيد مبتدأ، وفعال خبره، أو على أن يكون خبر

(١) ينظر لقراءة هذه المناقشة العلمية بتمامها في الأقراط والشنوف اللوحة: (١٨٦).

مبتدأ محذوف، وفعال خبر ثان لمحذوف، أو لمحذوف آخر، والمقام مقام مدح ينبغي فيه تكثير الجمل، وهذا على رفع﴿ ٱلْمَجِيدُ ﴾، فإن خفض[1] فهو صفة العرش، فلا يوقف عليه دونه والله أعلم»[2].

ففي هذا التعليل نرى الإمام محمد بن عبد السلام رَحِمَهُ اللَّهُ يعلل للهبطي وقفه من جهة هذا المعنى، وهو تكثير الجمل بالوقف؛ رعاية لمقام المدح، كما يلحظ كذلك تعليله لأجل الاختلاف القرائي، هذا **المثال الأول**.

– **المثال الثاني**: تعليله الوقف في قوله –تعالى–:﴿فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ٢٧]. فيقول: «كاف على جعل جملة:﴿وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ استئناف إخبار عنه على جهة المدح له، وليست حالا لتكون قيدا لكذبها؛ لأنها كاذبة على الإطلاق، بخلاف جملة:﴿ وهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾؛ إذ هي حال قيد في صدقها وكذبه عليه السلام، فينتفي صدقها المقيد بها، ويثبت كذبها، ولعل هذا هو مطمح نظر الهبطي في وصله جملة:﴿ وَهُوَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾، وقطعه جملة:﴿ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ والله تعالى أعلم» [3].

المطلب السابع: الوقف إعلاما لبيان المعنى المراد:

من أوجه التعليلات التي علل بها محمد بن عبد السلام الفاسي رَحِمَهُ اللَّهُ لوقف الهبطي استحضار مراد المعنى في الوقف، وأمثل لذلك بمثالين:

– **المثال الأول**:

تعليله لوقف الهبطي على قوله –تعالى–:﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ

(١) قرأ المجيد بالخفض الأخوان –حمزة والكسائي– والباقون بالرفع يقول الشاطبي: رقم البيت: ١١٠٧.

ومحفوظ اخفض رفعه خص وهو في الـ ـمجيد شفا والخف قدر رتلا.

(٢) الأقراط اللوحة :(٢٥١).

(٣) الأقراط، اللوحة: (١٧٥).

فَسَجَدُواْ ﴾[البقرة: ٣٣]. يقول: ﴿ فسَجَدُواْ﴾هو كاف إعلاما بأن الاستثناء منقطع على الصحيح من أن إبليس ليس من الملائكة والله أعلم» [(١)].

ثم يستدل رَحِمَهُ اللَّهُ بالمذاهب الثلاثة في الوقف على المستثنى منه دون المستثنى المنقطع، ناقلا إياها عن السيوطي (ت٩١١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ من الإتقان [(٢)].

– المثال الثاني:

تعليله للوقف على قوله –تعالى–:﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۖ﴾ [الأنبياء: ٢٦].

فيقول رَحِمَهُ اللَّهُ : «هو كاف وهو من الوقف الذي يتأكد الاعتناء به لينفي أن يكون قوله سبحانه من مقولهم» [(٣)].

ويقول في موضع آخر: «وقد سبق في نظيره أنه من الوقف الذي يتأكد لبيان المعنى»[(٤)].

المطلب الثامن: تعليله الوقف لصناعة الإرداف:

هذا نوع آخر علل به سيدي محمد بن عبد السلام الفاسي، وهو الوقف من أجل الجمع والإرداف مفرقا بين مستويين في الوقف:

– مستوى حكم الوقف على رواية واحدة.

– ومستوى حكم الوقف على أكثر من رواية في قراءة الجمع.

فيفصل في ذلك تفصيلا وجيها وهو ما عليه المغاربة اليوم[(٥)]، وذلك في

---

(١) الأقراط، اللوحة: (١١٤).

(٢) اللوحة نفسها.

(٣) الأقراط، اللوحة :(١١٥).

(٤) الأقراط، اللوحة: (١٩٣).

(٥) قلت: عمل المغاربة اليوم على تعليل محمد بن عبد السلام الفاسي رَحِمَهُ اللَّهُ، ففي قراءة الجمع يقفون على الفواصل الخمس في سورة "المؤمنون" كما هو في رمزياتهم المشهورة، وأما على رواية ورش فلا يضعون الوقف، إلا في بعض الجهات من المغرب جهلا بهذا المقصد، وقد أخذت اللجنة العلمية لطباعة المصحف المحمدي الأخير على تعليل محمد بن عبد السلام الفاسي رَحِمَهُ اللَّهُ.

الفواصل الست من سورة «المؤمنون» من قوله -تعالى-:﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱلْاٰخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَاْكُلُ مِمَّا تَاْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٣]. إلى قوله -تعالى-: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِباً وَمَا نَحْنُ لَهُ بِمُومِنِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٨]. فيقول رَحِمَهُ اللَّهُ : «ثم إن بعد ﴿تَتَّقُونَ﴾ ست فواصل، من: ﴿تَشْرَبُونَ﴾ إلى: ﴿بِمُومِنِينَ﴾، كل فاصلة منها مستقلة؛ لبيان المعنى الذي تضمنته، وهي داخلة في عموم قول الحافظ: رؤوس الآي كافية، إلا أنه لم يقف على واحدة منها أبو عبد الله الهبطي سوى الأخيرة منها التي هي: ﴿بِمُومِنِينَ﴾ لما رأى من تقابض معانيها، وارتباطها مع الوقف لعروضه يطلب له وجه يسوغه تماما أو كفاية أو حسنا، والوصل لمجيئه على الأصل لا يطلب فيه ذلك؛ وإذا كان هكذا فلا درك على الهبطي في ترك عدها في ما يوقف عليه لنافع، وخاصة من رواية ورش، فإذا اجتمع الروايات أو قرئ بالجمع بين نافع وغيره من السبعة واحدا أو أكثر، وقف على جميعها اختصارا على ما تقتضيه صناعة الإرداف عند جميع القراء، فمن ضبط لوحه برواية ورش فلا يضع على واحدة منها علامة الوقف التي هي (صه)؛ لأن ورشا لا يقف على واحدة منها، فإن ضبطه لغيره من القراء وقصد الجميع وضع تلك العلامة على كل واحدة منها والله أعلم»[(١)].

وهكذا نرى أن الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ يعلل ترك الهبطي لوقف هذه الفواصل بتقابض معانيها لأنها في سياق واحد من قول الكفار، ثم يعلل له بأن الوصل هو الأصل وبعد ذلك يبين أن الوقف يكون في صنعة الجمع والإرداف.

(١) الأقراط، اللوحة: (١٩٧).

الخاتمة

وبعد؛ فهذه قراءة في هذا الكتاب النفيس للشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي رَحِمَهُ اللَّهُ، أردت من خلالها استبانة منهجه في تعليل وقف الإمام الهبطي، وقد أتيت على بعضها حسب ما تيسر جمعه، محاولا الخروج ببعض القواعد الهادية لمنهجه تنصيصا أو تلميحا -وقد يدرك الكثير منها بالتتبع بالاستقراء- ثم إنني تركت الحديث عن جانبين في المنهج التعليلي عند سيدي محمد بن عبد السلام وهما:

-ما كان تعليله من جهة النقل والرواية؛ حيث يعلل لأوقاف الهبطي أحيانا بأن اختياره تابع لمسلك الرواية عن أئمة القراءة فيعزو وقفه إليهم موضحا أن الهبطي لم يكن بدعا في اختياره ممن سبقوه بل هو أثري المنهل.

-وما كان تعليله من جهة التوجيه النحوي وهو الأكثر ورودا في الكتاب، وقد تركته خشية الوقوع في التطويل، لأنه في الغالب ناقل لأقوال من سبقه من النحاة أو المفسرين؛ إذ الغرض هو استخراج المنهج والكشف عن الإضافة العلمية في الكتاب من التعليل.

وبعد، فتلك عشرة كاملة من المسالك التعليلية ألمحنا إليها على وجه الإيجاز والاختصار وهي كلها اجتهادات تنبئ عن علو مكانة الشيخ محمد بن عبد السلام وشفوفه في علم توجيه وقف الهبطي، حتى حق له أن يسمى رائد المنهج التعليلي لوقف الهبطي؛ إذ لم يسبقه أحد من العلماء للكتابة في هذا الباب.

كما نتبين من خلال هذا الكتاب مكانة الإمام الهبطي رَحِمَهُ اللَّهُ الذي لم يضع وقوفه بالتشهي، وإنما راعى في ذلك مقاصد عالية المرمى، وسامية المطمح والمعنى، مما لا يدع إلا مجالا للإقرار بإمامته وضلوعه في العلوم.

والحمد لله رب العالمين بدءا وختما، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه صلاة وسلاما دائمين أبدا، وعلى آله وصحبه والتابعين من مجودي القرآن ومحبيه.

فهرس المصادر والمراجع

١ . **القرآن الكريم برواية ورش عن نافع طبعة مجمع الملك فهد.**

٢ . **إتحاف الأخ الأود المتداني، بمحاذي حرز الأماني**، لمحمد بن عبد السلام الفاسي مخطوط خزانة تطوان.

٣ . **الأقراط والشنوف في معرفة الوقوف مخطوط الخزانة الحسنية.**

٤ . **تقييد وقف القرآن الكريم، الإمام الهبطي**، تأليف: الحسن بن أحمد وكاك، طبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ط،١ط١٩٩١.

٥ . **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس**، محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: الشريف محمد حمزة الكتاني.

٦ . **عرف الند في حكم حذف حرف المد، عبد العزيز الهلالي**، تحقيق الدكتور: إبراهيم أيت وغوري، دار الكتب العلمية ط١.

٧ . **قراءة الإمام نافع عند المغاربة**، الدكتور عبد الهادي حميتو، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب، ط ٢٠٠٣.

٨ . **القول الوجيز في قمع الزاري على حملة كتاب الله العزيز**، ابن عبد السلام الفاسي تحقيق: أحمد نجيب، مركز نجيبويه لتحقيق المخطوطات.

٩ . **معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به**، الدكتور: عبد العلي مسؤول، دار السلام مصر، ط١، سنة:٢٠٠٧

١٠ . **المقصد لتلخيص ما في المرشد**، لزكريا الأنصاري، دار الكتب العلمية بيروت، ط،٢، سنة:٢٠٠٧ طبع بهامش منار الهدى

١١ . **المكتفى في الوقف والابتدا**: أبو عمرو الداني، تحقيق، محيي الدين رمضان، دار عمار الأردن، ط،٢، سنة:٢٠٠٧

١٢ . **من أعلام الفكر المعاصر بالعدوتين الرباط وسلا**، عبد الله الجراري، ط،١.

١٣. **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**: الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت، ط٢، سنة:٢٠٠٧

١٤. **منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبطي**: عبد الله بن الصديق الغماري، دار الطباعة الحديثة الدار البيضاء.

١٥. **النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع**، إبراهيم المارغني، دار الفكر بيروت، سنة:١٩٩٥.

١٦. **النشر في القراءات العشر**، لابن الجزري، تصحيح، محمد علي الضباع، ط، مصورة دار الكتب العلمية بيروت.

١٧. **نظام الأداء في الوقف والابتداء**، ابن الطحان السماتي، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف الرياض.

١٨. **الوقف والابتداء، ابن طيفور السجاوندي**، تحقيق: محسن درويش، دار المناهج، ط١،سنة:٢٠٠١.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	١٧٧
المقدمة	١٧٨
خطة البحث	١٨١
تمهيد حول التعريف بالمؤلِّف والمؤلَّف	١٨٣
أ –المؤلِّف	١٨٣
ما قيل فيه من علو المقام ورفعة الشأن	١٨٣
ب–المؤلَّف	١٨٥
أولا: تعريفه	١٨٥
ثانيا: محتوياته	١٨٥
المبحث الأول: ملامح من انتصارات الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي لوقف الهبطي	١٨٩
المطلب الأول: رأيه حول وقف الإمام الهبطي	١٨٩
المطلب الثاني: التعليل لأوقاف الهبطي عند الفاسي: المنهج والموارد	١٩٠
أ– منهجه في تعليل الوقوف الهبطية	١٩٠
ب– موارد الكتاب	١٩٢
المبحث الثاني: من منازع التعليلات في وقف الهبطي عند محمد بن عبد السلام الفاسي	١٩٤
المطلب الأول: تعليله للوقف من جهة الخلاف القرائي	١٩٤
المطلب الثاني: ما كان تعليله إشارة إلى نكت من التفسير	١٩٧
المطلب الثالث: ما كان تعليله مراعاة لبيان النوع	١٩٩
المطلب الرابع: ما كان الوقف عليه جمعا للمعنيين	٢٠٠
المطلب الخامس: ما كان الوقف دلالة على مراد التشبيه	٢٠٢
المطلب السادس: الوقف لتكثير الجمل في مقام المدح	٢٠٣
المطلب السابع: الوقف إعلاما لبيان المعنى المراد	٢٠٤
المطلب الثامن: تعليله الوقف لصناعة الإرداف	٢٠٥
الخاتمة	٢٠٧
فهرس المصادر والمراجع	٢٠٨
فهرس الموضوعات	٢١٠